اجرى الحوار: بلال ضاهر

نائب رئيس مجلس التعليم العالي الإسرائيلي

بروفسور يتسحاق غلنور: عوائق سياسية وأخرى عملية أمام جامعة عربية في إسرائيل

افتتح أساتذة الجامعات في إسرائيل السنة الدراسية الجامعية الحالية بإضراب عن العمل احتجاجاً على تقليص الميزانيات التي يتم رصدها للتعليم العالي، الأمر الذي أصبح يهدد المستوى العلمي للجامعات. ومن الجهة الأخرى أصبح في إسرائيل "تضخم" في عدد الكليات الأكاديمية بعد إقامة العشرات منها في الأعوام الأخيرة، لكن المؤسسة الإسرائيلية ترفض حتى الآن إقامة جامعة أو كلية أكاديمية عربية كما يطالب الفلسطينيون في إسرائيل. حول وضع التعليم العالي في إسرائيل ومواضيع أخرى أجرت "قضايا إسرائيلية" مقابلة مطولة مع نائب رئيس مجلس التعليم العالي في إسرائيل البروفسور يتسحاق غلنور. وتولى غلنور في الماضي منصب مفوض خدمات الدولة، وكان مديراً مشاركا في جمعية "سيكوي" اليهودية – العربية وهو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. وطلب غلنور الإشارة في بداية المقابلة إلى أن الأفكار التي يطرحها هنا، وخصوصا في الناحية السياسية، هي "أفكاري الشخصية وليست أفكاراً من منطلق كوني أتولى هذا المنصب أو ذاك".

" قضايا اسرائيلية ": ما هو حال الأكاديميا الإسرائيلية؟

غلنور: "الأكاديميا في إسرائيل تعاني من أزمة. وهي أزمة مستمرة منذ حوالي عشر سنوات. وتنبع هذه الأزمة من سببين: واحد سيء وآخر جيد. السبب السيء للأزمة هو أن الحكومة قلصت أكثر من مليار شيكل من ميزانية التعليم العالي، وحتى أن الحكومة لم ترصد الميزانية التي رصدتها في الماضي لكل طالب جامعي. في إسرائيل يوجد اليوم قرابة ربع مليون طالب جامعي، وهذا يعني أن عدد الطلاب ارتفع فيما الميزانية انخفضت. ونشأت جراء ذلك فجوة تمس بالمستوى التعليمي وبالغرف الدراسية التي أصبحت مكتظة

المحاضرون يحتجون

وبتجهيز المختبرات والمكتبات وبالأبحاث. وإضافة إلى ذلك هناك ظاهرة هجرة الأدمغة، فاليوم هناك ٨٠٠ باحث غير متواجدين في البلاد. وهذا الوضع يعكس أزمة كبيرة. وهذا الوضع معاكس لوضع الأكاديميا في العالم حيث يتم رصد ميزانيات متزايدة، بينما عندنا تنخفض الميزانيات باستمرار. علماً أننا كنا في الماضي متفوقين، فقد كانت إسرائيل تعتبر قوة عظمى في المجال الأكاديمي والآن سيتجاوزنا العالم كله في التحصيل العلمي".

لماذا تم تقليص الميزانيات برأيك؟ هل بسبب الاحتلال المتواصل والحروب ورصد ميزانيات هائلة على الأمن، مثلاً؟

* نعم، توجد تقليصات في الموازنة، ولم يحدث هذا في عهد الحكومة الحالية وإنما كانت هناك حكومات أخرى وضعت أمامها سلم أولويات مختلفاً عن الماضي. ولا شك أن المال صُرف على أهداف أخرى، وببساطة اعتبروا أن التعليم العالي ليس بالأمر المهم بالقدر الكافي. والتقليص الأكبر كان في فترة وزيرة المعارف السابقة ليمور ليفنات [في حكومتي أريئيل شارون الأولى والثانية بين السنوات ٢٠٠١ وبداية ٢٠٠٦]. ولا شك في أن التعليم العالي في الخط الأول، ومثلما قلت أنت هناك أمور أخرى أكثر أهمية على ما يبدو، وإلا فإنه لا يمكن تفسير سبب التقليص. إذ أنه عندما كانت الدولة فقيرة في سنوات الخمسين والستين، فإن النسبة التي تم رصدها للتعليم العالي من الموازنة العامة للفرد ومن الناتج القومي كانت من النسب الأعلى في العالم. ورغم أنه كان القليل من المال للجميع إلا أن الحكومات حينئذ أولت أهمية للتعليم العالي. ولذلك لدينا الآن جائزة نوبل. وهذا نتيجة ما تم استثماره في حينه. ولهذا السبب أيضا وصل تدريج الجامعة العبرية في القدس بين المراتب الأولى في العالم. لكن إذا استمر الحال كما هو اليوم فإن هذه الانجازات ستزول، ولن تبقى الجامعة العبرية مرموقة ولا جامعة تل أبيب ولا معهد وايزمان ولا التخنيون. ففي الفترة الأخيرة أصبحت أزمة التعليم العالي في إسرائيل صعبة للغاية.

"السبب الثاني للأزمة، والذي قلت أنه سبب جيد، هو أنه في السنوات ال١٥ الأخيرة طرأ ارتفاع كبير جداً على عدد طلاب الجامعات. يوجد اليوم ربع مليون طالب. قبل عشرين عاما كان يصل ٢٠٪ من أبناء سن ٢٠ إلى ٢٥ عاما إلى الجامعة، وعندما درست أنا في الجامعة ربما كانت النسبة ١٠٪. أما اليوم فقد بلغت هذه النسبة ٤٣٪. وهذه قفزة كبيرة. وقد تم بناء عدد كبير من المؤسسات الجامعية. فقبل ٢٠ عاماً كان هناك سبع جامعات واليوم أصبح لدينا، سوية مع كليات تأهيل المعلمين، ٦٤ مؤسسة للتعليم العالي. ربما هذا عدد أكبر مما ينبغي. ولكن الوضع طبعا أفضل من الماضي. وهذا يسري على اليهود ويسري أيضا، من الناحية المبدئية، على العرب، رغم أن هناك فجوات بين المجتمعين. وهكذا فإن هذه الأزمة كان يتوجب أن تنشأ بصورة طبيعية. ولدينا الآن إشكالية في نوعية المحاضرين أيضا. ونحاول أن نفكر الآن كيف نصحح الوضع. فمن جهة، المجتمع الإسرائيلي مستمر في التزايد، وخصوصا لدى مجموعتين غير ممثلتين في الارتفاع الحاصل في عدد الطلاب، وهما العرب والحريديم. ومن الجهة الأخرى أن نحافظ على مستوى أكاديمي عالٍ".

لماذا لا توجد جامعة عربية في إسرائيل، رغم أن هناك مطلبا كهذا منذ سنوات طويلة، ورغم أنه تمت إقامة كلية أكاديمية للمستوطنين في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية، وحتى أنها أعلنت عن نفسها مركزا جامعيا؟

* "لن أتحدث عن الأسباب السياسية فيما يتعلق بعدم إقامة جامعة عربية. كذلك فإننا في مجلس التعليم العالي لا نعترف بتحويل كلية أريئيل إلى جامعة. لا توجد جامعة عربية لأن مجمل تطور الطاقم الأكاديمي بين

لا توجد جامعة عربية لأن مجمل تطور الطاقم الأكاديمي بين العرب في البلاد حدث في فترة متأخرة.
فلو أقاموا جامعة عربية قبل عشر سنوات، مثلا، لما وجدوا طاقما تدريسيا كافيا لتفعيل جامعة كهذه. بالطبع بالإمكان القول إنه يمكن إحضار محاضرين من الخارج لكن هذا ينطوي على إشكاليات. والمنافسة بين الكليات الأكاديمية منعت فرصة لإقامة جامعة عربية. وأنا لا أبرر ذلك.

العرب في البلاد حدث في فترة متأخرة. فلو أقاموا جامعة عربية قبل عشر سنوات، مثلا، لما وجدوا طاقما تدريسيا كافيا لتفعيل جامعة كهذه. بالطبع بالإمكان القول إنه يمكن إحضار محاضرين من الخارج لكن هذا ينطوي على إشكاليات. والمنافسة بين الكليات الأكاديمية منعت فرصة لإقامة جامعة عربية. وأنا لا أبرر ذلك. والآن لدينا معضلة. من جهة، أعتقد أنه يتوجب إقامة جامعة أو كلية أكاديمية عربية، ومن الجهة الأخرى لدينا اليوم ٦٤ كلية أكاديمية ونحن الآن نحاول تقليص عدد الكليات الكبير، من خلال توحيد كليات من جهة، وإقامة مؤسسات عند المجموعات السكانية التي ليس لديها جامعة، مثل إقامة مؤسسة أكاديمية عربية. والسؤال هو كيف سيكون شكل جامعة عربية. هل لغة التدريس فيها ستكون بالعربية؟ هل ستكون جزءا من مبنى أكبر؟ لكي يتمكنوا من الوقوف على أرجلهم، ولكي لا تكون هناك مشاكل سياسية؟، ولا شك أن الادعاء بوجوب قيام إطار أكاديمي عربي هو إدعاء صحيح".

كيف تصف جمهور المحاضرين الجامعيين في إسرائيل، هل هم يميلون نحو اليسار أم نحو اليمين؟

* "الأكاديميا في إسرائيل مقارنة بالرأي العام الإسرائيلي هي يسارية بكل تأكيد. لا شك في ذلك. ولم أقل عندما تحدثنا عن الميزانية للتعليم العالي، إنه من الجائز أن أحد أسباب تقليص الميزانية هو أنهم لا يحبون كثيرا الأكاديميا. فالأكاديميون عموما يعتبرون معارضين للحكومة. لكن، الأمور ليست متجانسة تماما في الأكاديميا. إذا تحدثنا عن كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والقانون فإن المحاضرين يميلون أكثر نحو اليسار، بينما إذا تحدثنا عن كليات الهندسة والعلوم وما إلى ذلك فإن المحاضرين يميلون أكثر نحو اليمين. هذا بصورة عامة طبعا".

توليت في الماضي منصب مفوض خدمات الدولة. باستثناء العمل في سلك التعليم، فإن عدد المواطنين العرب الذين يتم استيعابهم في الوظائف في الوزارات المختلفة قليل. لماذا يتم استبعادهم؟

* "عندما توليت منصب مفوض خدمات الدولة فتحت الأبواب أمام أكاديميين عرب في سلك خدمات الدولة. فقد وضعنا خطة خاصة لاستيعاب العرب والدروز. وفي حينه كانت نسبة العرب في كل خدمات الدولة ٢٪. وفعلا كان يعمل العرب في سلك التعليم أو مصلحة الضريبة والتأمين الوطني، والسبب لاستيعابهم في هذين المجالين هو الحاجة لمتحدثين باللغة العربية. وعندها وضعنا خطة لاستيعاب العرب في عدد كبير جداً من الوظائف وليس على أساس الحاجة لمتحدثين باللغة العربية، وإنما على أساس الكفاءات. فمثلا، عندما كان هناك حاجة لمهندس وتقدم للوظيفة مهندس عربي لديه كفاءة أكبر من اليهودي تم توظيف العربي. وارتفعت نسبة الموظفين العرب من ٢٪ إلى ٨٪. وما زال عدد الموظفين العرب في سلك خدمات الدولة اليوم، بموجب معطيات جمعية سيكوي، يقارب ال ١٠٪ والتقدم في هذا المجال بطيئ وليس كافياً، كما لا يزال العرب لا يتولون وظائف رفيعة، كما أن هناك وزارات لا يوجد بين موظفيها ولو عربي واحد. ونحن نسعى لاستيعاب العرب من خلال المناقصات العادية وليس فقط من خلال خطط خاصة".

هل توجد أزمة قيادة في إسرائيل برأيك؟

* "لا شك في ذلك. أزمة القيادة واضحة للغاية في أمر واحد على الأقل وهو أن الجمهور لا يثق بقيادته. وفي هذه الحالة فإن القيادة لا يمكنها أن تؤدي مهامها كما يجب. ويكاد يكون كل ما تفعله الحكومة لا يحظى بثقة الجمهور. وهذا نتيجة تراكمات، لا يمكن اتهام الحكومة الحالية فقط، فهناك ممارسات سياسيين لم يمنحوا سمعة طيبة للقيادة. وأزمة القيادة ليست عندنا فقط وإنما هي عامة

"الأكاديميا في إسرائيل مقارنة بالرأي العام الإسرائيلي هي يسارية بكل تأكيد. لا شك في ذلك. ولم أقل عندما تحدثنا عن الميزانية للتعليم العالي، إنه من الجائز أن أحد أسباب تقليص الميزانية هو أنهم لا يحبون كثيرا الأكاديميا. فالأكاديميون عموما يعتبرون معارضين للحكومة. لكن، الأمور ليست متجانسة تماما في الأكاديميا.

في العالم. وحتى أن الشبان لم يعودوا يميلون للتوجه نحو السياسة. بل أصبحت توجهاتهم الآن نحو الصناعات التكنولوجية الدقيقة والأعمال والأكاديميا خارج البلاد. وهذه مشكلة كبيرة".

الصورة السيئة للسياسيين مرتبطة أيضا بفضائح الفساد والجرائم الجنسية؟

* "نعم. ولا أعرف ما إذا كانت إسرائيل أكثر فساداً أو أقل من دول ديمقراطية أخرى. هناك جداول نحتل فيها المكان ال١٩ أو ال٢٠. وهذا لا يقلقني، وإنما ما يقلقني هو أننا في تدهور مستمر. فالسياسة اليوم مرتبطة كثيراً بالمال، والمال والسياسة مرتبطان بالإعلام. وهذا يؤثر بالتأكيد على صورة الحلبة السياسية. بعد نصف سنة ستجري انتخابات للسلطات المحلية. ومن أجل أن يصبح المرء رئيس بلدية فإنه بحاجة إلى المال، ولهذا فإنه بحاجة لمتبرعين. وإذا اكتفى مرشح بحجم التبرعات التي يسمح بها القانون فإن احتمالات وصوله لرئاسة البلدية غير جيدة. من الصعب الوصول إلى كرسي رئاسة البلدية من دون الحصول على دعم مالي كبير، من مقاولين مثلاً. وهذا أفسد السياسة بكل تأكيد".

أشارت لجنة فينوغراد، التي حققت في أداء القيادة الإسرائيلية أثناء حرب لبنان الثانية، إلى سلسلة طويلة من الإخفاقات. هل ترى أن تغيراً قد طرأ على أداء رئيس الحكومة ايهود أولمرت يبرر بقاءه في منصبه؟

* "هنا لدينا مشكلة. فقد تم تشكيل لجنة، ورغم أنها ليست لجنة تحقيق رسمية لكنهم تصرفوا مثل لجنة تحقيق. قلنا حسنا فسوف تتخذ هذه اللجنة قرارات. لكن هذه اللجنة لم توصِ باستقالة أولمرت. فهنا لدينا مشكلة، لأن الجمهور يعتقد أنه يجب أن يستقيل. فالجمهور هو الذي طالب بتشكيل اللجنة والحكومة لم ترغب بتشكيل لجنة. ورأت هذه اللجنة أن أداءه لم يكن جيدا لكنها لم تقل أن عليه الاستقالة. لذلك أعتقد لأننا موجودون اليوم قبل سنة واحدة من انتخابات [مبكرة]، فإنه ليس واقعيا وليس عمليا الآن أن يقدم أولمرت استقالته. سننتظر سنة إذاً. والانتخابات المقبلة ستكون على قيادة أولمرت وباراك [رئيس العمل ووزير الدفاع ايهود باراك] وآخرين. وهذا أمر صائب أكثر من الناحية الديمقراطية أن يتم الحسم في انتخابات".

لكن كيف ترى انعكاسات أداء أولمرت، وفقا للانتقادات التي وجهتها اللجنة له، على العملية السياسية والمفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟

غلنور: "لا شك أن انعدام الثقة بالحكومة وبرئيس الحكومة لا يساعده عندما يخوض المفاوضات. من جهة أخرى، لا أرى أنه يوجد لدى الجمهور مطلب بأن يبدأ مفاوضات جدية مع الفلسطينيين".

هل تعتقد أن الجمهور الإسرائيلي تحرك نحو معسكر اليمين في السنوات الأخيرة؟

غلنور: "أعتقد أن الجمهور الإسرائيلي بصورة عامة تحرك نحو اليسار. ففي سنوات الثمانين، وحتى في مطلع سنوات التسعين، لم يتحدثوا في إسرائيل عن محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يتحدثوا عن قيام دولة فلسطينية. وخلال التسعينيات أصبح مسموحا الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية وأصبح هناك توافق على قيام دولة فلسطينية. لكن بعد العام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة الثانية نشأت لدى الإسرائيليين خيبة أمل وشعور بأنه لا يوجد من

جامعة بئر السبع في النقب

يمكن الحديث معه، وما حدث في غزة [سيطرة حماس في حزيران ٢٠٠٧] لا يساعد على تحسين الوضع بكل تأكيد. وأصبح اليوم هناك الكثير من الإسرائيليين الذين يعتقدون أنه لا جدوى من المفاوضات. فإذا كان الرد على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هو صواريخ القسام فإنه لا يوجد مجال للحديث مع الفلسطينيين. وأنا لا أعتقد ذلك وأعتقد أن علينا أن نتحدث ونتفاوض دائما. لكن بالنسبة لسؤالك فإن موضوع السياسة الخارجية لا يؤثر على مكانة رئيس الحكومة. العكس صحيح. لا توجد ثقة به بسبب حرب لبنان الثانية. هذا يضعفه تجاه الخارج لكن لا يعيق أداءه. ولا أعتقد أن هذا هو السبب في جمود المفاوضات وإنما هناك أسباب أخرى، بعضها خارجية".

مثلا؟

* "في حال دخلت إسرائيل مفاوضات جدية حول اتفاق دائم، وهذا لا يحدث الآن، فإنه ليس أكيدا أنه توجد إمكانية للتوصل لحل ما، طالما أن حماس تسيطر في قطاع غزة. وأنا أسأل أصدقائي الفلسطينيين دائما، فيما يتعلق بفوز حماس بالانتخابات التشريعية: هل إذا تسلمت حماس السلطة في غزة والضفة ستجري بعد ذلك انتخابات؟ يوجد هنا مشكلة كبيرة. فإذا كان صعود حماس للسلطة يعني انتهاء الديمقراطية في السلطة، إلى جانب اتخاذ حماس موقفا متطرفا تجاه إسرائيل، فهذا يعني أن دولة إسرائيل موجودة في وضع صعب جدا. هذا يعني أنهم يقيمون إمارة إسلامية أو فرعا لإيران".

هل قيام دولة إسلامية إلى جانب إسرائيل، حتى لو كانت دولة ديمقراطية، يهدد أمن إسرائيل القومي؟

* "هذا يهدد أمن إسرائيل القومي، لكنه ليس تهديدا وجوديا. أي أنني لا أعتقد أن وضعا كهذا يهدد وجود دولة إسرائيل. لكن هذا يشكل تهديدا للأمن بشكل متواصل. وإذا كان الوضع في الضفة شبيها بالوضع في غزة، من إطلاق صواريخ على إسرائيل وما شابه، فإن الوضع في إسرائيل سيصبح صعبا للغاية. لكن ما يحدث الآن أدى إلى تحرك الرأي العام الإسرائيلي اليهودي نحو معسكر اليمين. وهذا وضع ينطوي على إشكالية كبيرة للغاية".

يُفهم من أقوالك أنك متشائم ولا تعتقد أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق حتى نهاية العام الحالي.

* "لا أعتقد أنه سيتم التوصل لاتفاق بين إسرائيل والسلطة حتى نهاية هذا العام. لكني لست متشائما. فطالما لا يتم حل قضية حماس في غزة، فإني لا أعتقد أنه جيد لدولة إسرائيل أن تكون هناك دولة فلسطينية في الضفة وأخرى في القطاع. لذلك يتوجب أن يكون هناك حل داخلي لدى الفلسطينيين قبل الحل مع إسرائيل".

لكن هناك أيضا مشاكل داخل إسرائيل تمنع التوصل لاتفاق، مثل مطالب حركة شاس بعدم التفاوض على القدس...

* "هذا لا يقلقني، لأن شاس، في نهاية المطاف، تريد البقاء في الحكومة. والمشكلة الأساسية هي ما الذي ستفعله إسرائيل مع المستوطنين. هذه ليست قضية حزبية. ولا يوجد اليوم لدى حكومة إسرائيلية القوة الكافية لإخلاء المستوطنين من الضفة الغربية. لكن يتوجب التوصل إلى اتفاق. والحديث هنا عن إخلاء نحو ٦٠ ألف مستوطن شرق الجدار. وربما سيكون بالإمكان إخلاء ٣٥ ألفا منهم فيما سيتوجب تخيير الباقين إما البقاء في الدولة الفلسطينية أو الخروج".

هل تعتقد أن إسرائيل ستوافق على الانسحاب من الضفة وإبقاء يهود وراءها هناك؟

* "هذا لن يحدث في الوضع الحالي وإنما في فترة انتقالية. أي أنه يتوجب إجراء ترتيبات أمنية للمستوطنين الذين سيبقون هناك لفترة زمنية محددة، لسنوات قليلة، يبقون خلالها تحت مسؤولية دولة إسرائيل رغم أن مناطق المستوطنات ستكون تحت السيادة الفلسطينية. وإذا جرت الأمور بصورة جيدة فإنه سيتوجب على المستوطنين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون البقاء هناك أو العودة الى إسرائيل. وفي الحقيقة أنا أعرف كيف يجب أن يكون الحل. والحل هو وفق ما تم الاتفاق عليه في مبادرة جنيف واتفاق أيالون– نسيبة. لكني لا أعرف كيفية الوصول إليه. لذلك رغم كل العراقيل فإني متفائل بأننا نعرف تقريبا إلى أين نريد أن نذهب".

هل تخشى قيام دولة ثنائية القومية؟ هل تعتقد أن هذا حل يمكن أن يتحقق؟

* "لا أعتقد أن هذا حل وارد. فدولة ثنائية القومية يقيمها شعبان انتهت الخلافات بينهما. لكن دولة ثنائية القومية ويسود فيها نظام تفرقة عنصرية ويسيطر فيها اليهود على الفلسطينيين هو وضع يخيفني. وأنا أعتقد أنه لن يكون هنا وضع مثلما كان في جنوب أفريقيا".

كيف تنظر إلى قرار المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية مناحيم مزوز فيما يتعلق بإغلاق ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة المتهمين بقتل ١٣ مواطنا عربيا خلال هبة أكتوبر في العام ٢٠٠٠؟

* "سأعبر هنا عن رأيي الشخصي وليس عن رأي قانوني. أعتقد أن قرار مزوز كان قراراً خطيراً، وأعتقد أنه لا يمكن أن يحدث أمر كهذا يُقتل فيه مواطنو الدولة وإغلاق ملفات التحقيق بعد ذلك بادعاء عدم توفر أدلة أو بسبب معارضة تشريح جثث. وأنا أعتقد أن الإخفاق بعدم التحقيق من جانب سلطات فرض القانون الإسرائيلية كان خطأ، والخطأ الأكبر هو اتخاذ الإخفاق الذي ارتكبته السلطات ذريعة لتبرير إغلاق التحقيق. كان يتوجب على قسم التحقيقات مع الشرطة التحقيق في مقتل المواطنين العرب وعدم انهاء التحقيق كان قراراً خاطئا للغاية وأنا أعلم تبعات هذا القرار من ناحية مشاعر المواطنين العرب وهي مشاعر أتفهمها للغاية".

ما رأيك بفرض "الخدمة الوطنية" على الشبان العرب؟

* "إذا نظرنا إلى هذه الخدمة الوطنية بصورة موضوعية وجافة ولا نأخذ بالحسبان كل الرموز والمشاعر، بإمكاني القول: لِم لا، فالعرب ليسوا ملزمين بالخدمة في الجيش الإسرائيلي لأن الجيش يحارب أشقاءهم، إذا فليؤدوا الخدمة الوطنية. من الجهة الأخرى هناك عدة واجبات على كل مواطن في الدولة مثل دفع ضرائب وعدم مخالفة القانون... وعليه أن يخدم الدولة أيضا، ولذلك يمكن تأدية الخدمة للمجتمع بحيث يتم تنظيمها من جانب منظمة عربية، وهذا يجب أن يكون شرطا. وأن تقرر المنظمة العربية أين سيخدم هذا الشاب العربي أو تلك الشابة العربية. وهذه الخدمة يجب أن تكون إلزامية. وأعتقد أن على العرب في إسرائيل أن يطرحوا فكرة كهذه. من جهة ثانية فإني أعارض الفرض على العرب تأدية الخدمة الوطنية بصورة أحادية الجانب، وهذا الأمر يجب أن يتم بالاتفاق".

يعتبر رئيس حزب العمل ووزير الدفاع ايهود باراك بنظر الجمهور الإسرائيلي قائداً فاشلاً، على خلفية قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠ والانسحاب من جنوب لبنان في السنة نفسها. لكن رغم ذلك عاد بعد حرب لبنان الثانية إلى الحلبة السياسية وفاز برئاسة العمل وتولى وزارة الدفاع. والانطباع الآن هو أنه يصعد المواجهات مع الفلسطينيين لكي يحقق رصيدا سياسيا لنفسه للانتخابات العامة المقبلة. ما رأيك؟

* "باراك ليس أول من اعتبر فاشلا وبعد ذلك عاد إلى المعترك السياسي. فإذا عدنا إلى الوراء سنجد أمثلة بينهم، [رئيس الأركان ووزير الدفاع الأسبق] موشيه ديان الذي أطاح به الجمهور وليس لجنة تحقيق بعد حرب يوم الغفران [١٩٧٣]، وبعد سنوات عاد لحكومة مناحيم بيغن وتولى منصب وزير الخارجية. وهناك أريئيل شارون. لجنة تحقيق رسمية [بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢] أطاحت به وقررت عدم تعيينه بعد ذلك وزيرا للدفاع في إسرائيل. وقد عاد ليتولى رئاسة الحكومة مرتين. لذلك فإن عودة باراك بعد اتهامه بالفشل ليس المشكلة. وأعتقد أن الجمهور متقلب بعض الشيء في هذا الموضوع. والسؤال هو ما إذا كان ما يفعله اليوم هي خطوات يمليها باراك. أنا لست واثقا بذلك. الوضع اليوم في إسرائيل هو أن وزير دفاع مقاتل ومتطرف ليس مؤكدا أن يحظى بتأييد واسع. انتبه كم هو حذر فيما يتعلق بغزة مقارنة بالرأي العام الإسرائيلي الذي يطالب باجتياح القطاع وقصفه وما إلى ذلك. هذا يعني أن تكون اليوم متطرفا بعد حرب لبنان الثانية، ليس وصفة أكيدة للفوز في الانتخابات. لذلك أيضا ترى أن الرأي العام في إسرائيل يلجمه لأنه يعرف أنه عندما يدخل القطاع سيحظى بتأييد واسع جدا، لكن بعد يوم واحد، عندما يبدأ سقوط جنود قتلى، فإنه سيفقد هذه الشعبية وهو يدرك هذا الأمر".